هنأ نظيره في جزر سليمان بالعيد الوطني

الغانم يتلقى برقية شكر من سمو رئيس مجلس الوزراء حول ثنائه على أداء رجال الإطفاء

تلقى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد اعرب فيها عن خالص شكره وتقديره للرئيس الغانم على رسالته التي تضمنت الإشادة بالجهود التي بذلتها القطاعات الحكومية المختلفة في السيطرة على الحريق الذي وقع في إحدى الشركات غرب ميناء عبدالله مؤخرا.

وقال الخالد في برقيته «يطيب لنا بهذه المناسبة أن نشيد بروح التعاون والتنسيق والعمل بإخلاص وتفان من أبناء الكويت الأوفياء، والجهود الكبيرة التي بذلت في مكافحة الحريق والسيطرة عليه وتأمين سلامة الجميع».

ودعا الخالد الله تعالى أن يحفظ البلاد من كل سوء ومكروه، وأن يوفق الجميع كل في موقعه من أجل خدمة الوطن العزيز وتحقيق ما يتطلع إليه أبناؤه من رقي ورخاء.

وأضاف الخالد «خالص تحياتنا وتمنياتنا لكم بدوام نعمة الصحة والعافية، ولكويتنا الغالية دوام الأمن والأمان والتقدم والازدهار في ظل الرعاية الكريمة والقيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي العهد الأمين حفظهم الله ورعاهم».

وكان الغانم قد بعث في وقت سابق ببرقية إلى مدير عام الإدارة العامة للإطفاء الفريق خالد المكراد اعرب فيها عن شكره وثنائه للجهود الكبيرة التي بذلها منتسبو الإدارة العامة للاطفاء في عملية مكافحة الحريق الذي اندلع في إحدى الشركات الواقعة في غرب (ميناء عبدالله) وما أبرزوه من تعاون مع الجهات الأخرى المشاركة في العملية.

من جانب اخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان الوطني في جزر سليمان باتسون جون أوتي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

عاشور يسأل العقيل عن أسباب تأخير صرف الدعم لـ «الثالث والخامس» والتكلفة التقديرية

وجه النائب صالح عاشور سؤالا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل نصه الآتي:

منذ البدء بالإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا صدر قرار من مجلس الوزراء بتكليف هيئة القوى العاملة بوضع الضوابط اللازمة لصرف الدعم المالي الإضافي المقرر من مجلس الوزراء للعمالة الوطنية المسجلين في الباب الخامس والباب الثالث وبصفة عاجلة لتعويض الخسائر والتداعيات لأصحاب الأعمال والعمالة الوطنية والأعمال الحرة، وعليه أتقدم بالأسئلة التالية:

1ـ ما أسباب التأخير والتعطيل في تنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر منذ بداية أزمة كورونا وما مبرراتكم لعدم صرف المخصصات اللازمة حتى تاريخه؟

2ـ هل قامت الحكومة بحضور أي اجتماعات باللجنة المالية حول هذا القرار؟ أرجو تزويدي بتواريخ ومحاضر الاجتماعات إن وجدت.

3ـ ما التكلفة المالية التقديرية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن الدعم المالي الإضافي للعاملين في الباب الخامس والباب الثالث؟ كما يرجى تزويدي بنسخة تفصيلية لأعداد العاملين في البابين الخامس والثالث والتكلفة المالية بالتفصيل.

4ـ ما الآلية المتبعة حول صرف الدعم المالي المقرر عبر هيئة القوى العاملة؟ وهل هناك موقع إلكتروني لتسجيل الطلبات؟ أم سيتم الصرف وفق الأعداد المسجلة تلقائيا؟

صالح عاشور

لعدم قدرته على تحقيق ما وعد به

العدساني يطالب وزير المالية بالاستقالة أو الاعتذار

طالب النائب رياض العدساني وزير المالية براك الشيتان بتقديم استقالته أو الاعتذار عن فشله في تحقيق ما وعد به بزيادة تمثيل الحكومة بمجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن الأصل هو أن على الحكومة أن تزيد تمثيلها في الملكيات ومجالس إدارات الشركات والبنوك التي تملك الحكومة حصصا فيها، وعلى سبيل المثال بنك وربة وبيت التمويل وشركة زين وغيرها من الشركات والبنوك.

واعتبر أن وزير المالية نكث بوعده وفشل في تنفيذ ما أعلنه خلال الاستجواب عن زيادة تمثيل الحكومة لكي تكون لها الغالبية في مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

وأضاف العدساني «الوزير اراد ان يشوه الاستجواب وقال إنه استجواب الاستحواذ وهذا الأمر غير صحيح وهو عبارة عن تدليس والآن تبين أن كلامه غير صحيح ولم يتم زيادة التمثيل الحكومي بمجلس إدارة بيت التمويل الكويتي».

وأكد أن باب التسجيل والترشيح لبيت التمويل الكويتي تم إغلاقه الآن وبقي الوضع على ما هو عليه في السابق وليس للحكومة أغلبية بمجلس الإدارة.

ورأى أن وزير المالية أمام خيارين أن يقدم استقالته لأنه فشل بمشروعه أو أن يعتذر، مضيفا أقول لوزير المالية أن من أشار عليك بأنه تقول هذه العبارة ورطك واسأله بماذا سترد في الاستجواب عن عدم زيادة تمثيل الحكومة وتحقيق الغالبية لها ببيت التمويل.

واعتبر العدساني أن الهدف الأساسي للوزير هو التغطية على الوثيقة الاقتصادية وزيادة الأسعار على المواطنين، مؤكدا أن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا.

رياض العدساني

عددهم يزيد عن 3 آلاف مواطن ينقسمون إلى 8 فئات لم يتسلموا رواتبهم منذ 5 أشهر

«الصحية» لإنشاء صندوق لتعويض «كويتيون بلا رواتب» أو ضمهم ضمن قانون المساعدات العامة

اسامة الشاهين وسعدون حماد ود.حمود الخضير خلال اجتماع اللجنة الصحية

خالد العتيبي وحمدان العازمي ويوسف الفضالة

سامح عبدالحفيظ

اجتمعت لجنة الشؤون الصحية والعمل أمس مع ممثلي حملة «كويتيون بلا رواتب» واستمعت لاقتراحاتهم وعرضهم لطبيعة المشكلة وأبعادها الاجتماعية والإنسانية.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد إن هناك ضرورة للإسراع بإنشاء صندوق مالي بشكل عاجل لتعويض المواطنين المتضررين بسبب تعطيل الجهات الحكومية جراء أزمة كورونا.

وأوضح حماد أن هؤلاء المتضررين وصل عددهم إلى ما يقارب ثلاثة آلاف مواطن ومواطنة، مشيرا إلى أنهم جميعهم تضرروا من أزمة فيروس كورونا ويجب إيجاد حلول جذرية وعاجلة لهم.

وأشار حماد إلى أن من بين الفئات المتضررة من لم يستكملوا إجراءات تعيينهم ولم يتم صرف راتب لهم ولم يتمكنوا من الاستفادة من مساعدات وزارة الشؤون.

وأضاف أن من بينهم من قدم استقالته من جهة عمله الحكومية ولم يتمكن من التقديم علي المساعدات الأسرية، وأيضا من قدم استقالته من عمله في القطاع الخاص ولم يستطع استكمال إجراءات صرف دعم البطالة، وكذلك من تم توظيفه في القطاع الخاص ولم تستطع جهة عمله إرسال مستنداته إلى التأمينات الاجتماعية لكي يستكمل إجراءات صرف دعم العمالة.

وبين أن من الفئات التي تضررت أيضاً من باشر إجراءات التقاعد وتم إيقاف راتبه قبل إرسال أوراقه إلى التأمينات وعليه تم التعطيل وتعذر إرسال المستندات، ومن تم إيقاف راتبه لأسباب إدارية وتعذر عليه تقديم المستندات اللازمة لإعادة صرف الراتب، وأيضا من تخرج من إحدى الجامعات ولم يتمكن من استكمال إجراءات صرف مكافآت الخريجين، إضافة إلى من انتهت مدة صرف تأمين البطالة له خلال أزمة كورونا ولم يستطع التوظف أو التقديم علي مساعدات وزارة الشؤون، وكذلك المطلقات والأرامل ممن تم إيقاف المساعدات عنهن بسبب عدم تحديث البيانات.

وأفاد بأن من المتضررين من يعمل في الخارج في شركات وعاد للبلاد ولا يملك راتبا وليس له معيل، بالإضافة إلى موظفي القطاع الخاص الذين تم وقف راتبهم بسبب تعطيل أعمال الشركات.

وأكد حماد أن اللجنة تقترح حلين أولهما إنشاء صندوق مالي بشكل عاجل لصرف رواتب لهم من الآن لحين حل مشاكلتهم ومباشرة أعمالهم، خاصة أن أزمتهم ستطول لأشهر قادمة إذا استمر الوضع على ما هو عليه لحين توفيق أوضاعهم، لافتا إلى أن الحل الثاني هو تفعيل قانون المساعدات ليشمل هذه الفئة.

وبين حماد أن اللجنة ستجتمع مع وزيرة الشؤون وديوان الخدمة المدنية يوم غد لمناقشة موضوع الكويتيين بلا رواتب وأيضا قانون المساعدات المدرج على جدول أعمال مجلس الأمة وأنه سيطلب الاستعجال فيه، مؤكدا أن الحل الأمثل والسريع هو إنشاء صندوق مالي لحين إقرار قانون المساعدات.

من جانبه، أوضح عضو اللجنة النائب د.حمود الخضير أن مشكلة الكويتيين بلا رواتب تتطلب استعجالا من الحكومة لحلها، مشيرا إلى أن عددهم يزيد عن 3 آلاف مواطن وينقسمون إلى 8 فئات ولهم أكثر من 5 أشهر لم يتسلموا رواتب وهم أرباب أسر.

وقال الخضير إن من بين المتضررين فئة لم تستكمل إجراءات تعيينها قبل الأزمة وتأخرت الإجراءات بسبب الأزمة، لافتا إلى أنه بعد عودة الوزارات للعمل لا يوجد ما يمنع من إنصاف هذه الفئة بشكل سريع وجذري أو يوضع صندوق لهذه الفئة ويتم التعامل معها من خلاله.

وأشار إلى أن الدستور كفل للمواطن أن يكون له عمل وأجر لكن هناك أسرا تضررت بسبب عدم صرف رواتب هذه الفئة.

في موضوع آخر، طالب الخضير وزيرة الشؤون بالتدخل السريع لإنصاف فئة ذوي الإعاقة، مشيرا إلى أنها فئة عزيزة علينا جميعا ولن يقبل أن يكون هناك قصور في التعامل معهم لا من جهات حكومية ولا من غيرها.

وبين أن وزيرة الشؤون لديها فكرة عن الموضوع ولابد من تدخلها شخصيا لدى مديرة هيئة ذوي الإعاقة لإنصاف هذه الفئة، مؤكدا أنه إذا لم يتم التدخل سيكون هناك خطأ وإذا استمرت هذه القضية لفترة طويلة «سنذهب إلى أبعد من ذلك».

من جانبها، طالبت حملة (كويتيون بلا رواتب) خلال الاجتماع الذي عقدته اليوم لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية بمجلس الأمة بمشاركة ممثلين عنها، بالإسراع في إنشاء صندوق خاص بالمواطنين المتضررين الذين تعطلت دوائرهم الحكومية وأصبحوا منذ وقوع جائحة كورونا بلا رواتب.

وقال رئيس الحملة علي العتيبي عقب الاجتماع إن ممثلي الحملة شخصوا القضية أمام اللجنة وقدموا مقترحات تتعلق بمعالجة الآثار السلبية التي وقعت على المتضررين.

وأضاف العتيبي أن الحملة كلها ثقة بأعضاء اللجنة الصحية في إيجاد حل يشمل المتضررين كافة ممن تضرروا بسبب تعطيل الدوائر الحكومية.

من جانبه، قال نائب رئيس الحملة خالد المطيري إن أعضاء الحملة في تزايد دائما، موضحا أن تعريف المتضرر في تلك الحملة هو كل شخص تضرر بسبب تعطيل الدوائر الحكومية وتوقف الإجراءات والمعاملات كإجراءات التعيين والاستقالة والتأمين ضد البطالة والمساعدات الأسرية وغيرها.

وأكد أن الحكومة أشارت إلى وجود تعطيل في الأقساط البنكية، ولكن الأقساط ليست كل شيء يثقل كاهل المواطن فهناك إيجارات ونفقات أسرية ومطالبات في المحاكم.

ولفت إلى مطالبة الحملة خلال الاجتماع بالإسراع في إنشاء صندوق خاص بالمتضررين والالتفات الحكومي إلى الحملة وأعدادها المتزايدة التي تضم كافة أطياف المجتمع الكويتي.

بدورها، قالت الممثل القانوني للحملة نورة المطيري إن الحملة قدمت اقتراحين خلال اجتماعها باللجنة الصحية يتضمن الاقتراح الأول إنشاء صندوق للمتضررين للجوء إليه وتعويضهم عن الأضرار التي حدثت بسبب جائحة كورونا. وأشارت المطيري إلى أن الاقتراح الآخر يتضمن اللجوء إلى القانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة والذي يشمل عددا من القوانين التي تضمن حق كل مواطن أثناء القوة القهرية في المساعدات العامة.

جانب من الاجتماع

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها الأندية

«بيئة الأعمال»: وزير الصحة وعد بإعادة النظر في استمرار غلق بعض الأنشطة

براك الشيتان وخالد الروضان ومريم العقيل والشيخ د.باسل الصباح

سامح عبدالحفيظ

واصلت لجنة تحسين بيئة الأعمال في اجتماعها أمس مناقشة خطط الحزمة الاقتصادية فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال النائب يوسف الفضالة في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن اللجنة استكملت في اجتماعها السادس اليوم النظر في المرئيات الاقتصادية والخطط التي يجب أن توضع والخطوات التي يجب أن تتخذ في الحزمة والقرارات الاقتصادية بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح ان الاجتماع كان موسعا وكان الجزء الاول منه بحضور وزير الصحة د.باسل الصباح الذي نقلنا له هموم كثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وطالبنا بسرعة فتح بعض الأنشطة التي مازالت مغلقة بحسب المراحل التي تم الحديث عنها.

وأضاف «نقلنا لوزير الصحة استعدادات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لوضع بعض الاشتراطات الصحية والالتزام بها حتى لو كانت اشتراطات مشددة من قبل وزارة الصحة على أن يعودوا لمزاولة أنشطتهم».

وكشف الفضالة عن وعود من وزير الصحة بإعادة النظر في مسألة استمرار الإغلاق وتقليص مدتها الى اقصر وقت مقابل بعض الاشتراطات الصحية لفتح هذه الأنشطة منها النوادي الصحية، كما وعدنا أيضا بالنظر بباقي الأنشطة وفقا لاشتراطات صحية حازمة وعواقب لمن لا يلتزم بهذه الاشتراطات.

وعن الجانب الآخر من الاجتماع، قال الفضالة انه كان بحضور عدد من وزراء اللجنة الاقتصادية منهم وزير التجارة ووزيرة الشؤون ووزير المالية، حيث تم التطرق لعدد من مطالب اللجنة ولمطالب بعض أصحاب الجمعيات المعنية وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين كانوا ضيوف في اللجنة، ونقلنا أيضا بعض الشكاوى والهموم وسرعة الخطوات التي يجب ان تتخذ من قبل اللجنة الاقتصادية لحل هذه الأمور.

وبين الفضالة أن من بين هذه المطالبات هي مطالبات لأصحاب الاختصاص من جمعيات النفع العام، حيث إننا أخذنا وعدا خلال أسبوعين أو أقل في أن تصلنا الردود أو حلول من اجل حل الاشكاليات الموجودة، مؤكدا أن اللجنة ستستأنف اجتماعاتها في الأسابيع المقبلة لوضع تصورات واتخاذ إجراءات بشكل سريع لإنقاذ القطاع الخاص في شأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar